

تجميع الاستغلال الزراعى وتنظيم الدورة الزراعية *

من الأسباب المهمة التى أدت إلى ضعف القدرة الإنتاجية فى أغلب الأراضي المصرية تفتت الحيازات الزراعية وعدم انتظامها ، فتجاور الحاصلات الزراعية التى تعامل معاملات مختلفة فى وقت واحد من شأنه أن يفضى إلى عدم إمكان أداء العمليات الزراعية وأعمال المقاومة وفق الأصول الفنية ، ويحول دون توفير شبكة صرف صالحة لجميع الأراضي ، وما يستتبع ذلك من ارتفاع مستوى الماء الأرضى بها . تضاف إلى هذا الأضرار التى تصيب المحصول نفسه بسبب صعوبة الرى أو الإسراف فى استعمال المياه ، كما أن تفتت الحيازات لا يساعد الزراع على الاهتمام بإصلاح الأراضي البور التى تتخلل أراضيهم ، أو رفع الطاقة الإنتاجية للأراضي الضعيفة بسبب قصورهم المادى وجهلهم بالوسائل الفنية لإصلاح الأراضي .

ومن ناحية أخرى فإنه يترتب على تفتت المسكبة وجود عدد كبير من صغار الحائزين الذين لا تمسكهم حالتهم من تتبع حالة الأسواق والتعرف على أفضل وسائل التسويق لسلعهم ، وهذا يكون سبباً فى ضالة صافى ربحهم .

والوسيلة الأساسية لتلافي الآثار الضارة الناتجة عن هذا التفتت هى تجميع الاستغلال الزراعى بحيث يعم مختلف المناطق ، وتعميم الدورة الزراعية فيها بصورة شاملة تضم الحيازات الصغيرة وتصبح فى مجموعها مساحات كبيرة يمكن استغلالها استغلالاً صحيحاً دون تضارب أو تداخل فى أنواع الخدمات الزراعية . وهذا يقتضى رفع الحيازات الزراعية سنوياً على خرائط لرسم وتطبيق الدورة الزراعية المناسبة وتؤدى عملية رفع الحيازات وحصر الزراعة إلى ما يلى :

١ — إجراء حصر شامل لجميع المحاصيل المزروعة فى الإقليم المصرى ، وتحديد المساحات التى تزرع بكل نوع من أنواع الحاصلات بحيث يمكن تنفيذ الدورة المقترحة .

* من بحوث البرنامج التنفيذى لتخطيط السياسة الزراعية العامة الذى نشرنا منه فى العدد السابق المقال الأول للمهندس الزراعى سيد مرعى وزير الزراعة التنفيذى .

٢ — تفادى الأخطاء التى تحدث عند تقدير المحصول ، إذ أن عمليات الحصر التى تقوم بها مصلحة المساحة الآن لا تشمل كافة الحاصلات ، علاوة على عدم دقتها فى بعض الأحوال ، وهذا مما أدى إلى اعتماد الوزارة على طريقة الحصر بالعينات .

٣ — توفير البيانات الخاصة بالحيازة الزراعية لهيئات الائتمان الزراعى والتعاونى .

٤ — توفير إحصائيات كاملة توضح صورة الإنتاج الزراعى بحيث تستفيد منها جميع الهيئات المعنية بالإنتاج الزراعى .

ولا يتم تنفيذ الدورة الزراعية وتجميع الاستغلال الزراعى فى إطار الظروف السائدة فى الريف المصرى إلا عن طريق التشريع وفقاً للأسس التالية :

١ — أن يجرى التجميع فى الأراضى الزراعية التى لا يوجد بها نظام الدورة الزراعية المجتبة . أما المساحات المجتبة فعلاً ، والتى تتوافر لها مرافق الري والصرف والحدود الثابتة الخاصة بها كبعض أراضى الإصلاح الزراعى ، والأوقاف والشركات ، والأفراد ، وأراضى الحياض ، فإنها إن تكون فى حاجة إلى بذل جهود كبيرة فى سبيل تنفيذ عمليات التجميع بها .

٢ — أن يكون التجميع للحيازات دون المساس بالملكيات ، وأن تكون وحدة التجميع فى القرية هى كل مساحة لها مرافق الري الخاصة بها وحدودها الثابتة ، على أنه يجوز ضم مساحات من القرى المجاورة إذا كانت مستغلة بواسطة زراع نفس القرية واقتضى صالح الزراع ذلك .

٣ — أن يكون لكل وحدة أن تجمع دورتها الزراعية المناسبة ، ويكون الأصل فيها المحصول الرئيسى الذى تتقرر زراعته فى زمام القرية ، مع مراعاة تعاقب الحاصلات . ومن المستحسن أن تكون الدورة الزراعية شاملة لكافة الحاصلات . ويجوز أن يكون فى كل وحدة تجميع أكثر من دورة زراعية واحدة إذا استدعت

ظروفا ذلك من الوجهة الفنية مع تعديل مرافق الري والصرف بما يتمشى
وصالح الدورة .

٤ — أن يرتبط نظام التجميع بالنظام التعاوني على مستوى القرية ، حتى تؤدي
الجمعية التعاونية جميع الخدمات الزراعية المختلفة والمشاركة منها بما يقتضيه هذا النظام ،
على أن تكون الجمعية التعاونية المزمع إنشاؤها للشرف على نظام التجميع موجهة
فنيا ومؤهلة من الجهات القومية المختصة ، وأن يكون مدير الجمعية من ذوى المؤهلات
الزراعية العليا حتى تستطيع الجمعية أداء خدماتها الزراعية والعمل على زيادة الإنتاج
وفق أحدث أساليب الاستغلال الزراعي .

٥ — أن ينظم التشريع أسس نظام المهايأة الزراعية حتى يتم تنسيق زراعة
الحاصلات المختلفة لأهالى القرية .

٦ — أن يجرى تنفيذ برنامج التجميع تدريجيا فى غضون عشرين سنوات بحيث
تتمشى معه البرامج الأخرى الخاصة بالبرنامج الزراعى العام ، مثل تحسين الأراضى
وتوفير التقاوى المنتقاة وكفاية الأسمدة ، وإدخال الآلات الزراعية وإعداد
وسائل التسويق .

وترى الوزارة تنفيذ هذا البرنامج فى مناطق الإقليم المصرى التى تنظم الجمعيات
التعاونية عن طريق الائتمان الزراعى ، أو وضعها تحت الإشراف والتوجيه وفقا
لترتيب التالى :

السنة	المديرية	المركز	زمام المركز	الجملة بالفدان	عدد المراكز
السنة الأولى	المنوفية :	شبين الكوم	٤٤١٤٠	١٣٢٣٥٤	٣
	الفيوم	البا جور	٣١٩٦٤		
السنة الثانية	المنوفية :	تلا	٥٦٢٥٠	٢٢٥٧٧٠	٤
	الفيوم :	منوف	٤٦٥٢٠		
السنة الثالثة	المنوفية :	أشمون	٤٦٤١٩	٣٨٩٩٥١	٧
	الفيوم :	أبشواى	٦٣٢٣٠		
السنة الرابعة	المنوفية :	قويسنا	٦٩٩٠١	٤٩٩٦٦٠	١١
	الغربية :	الشم سداه	٥٩١١٧		
السنة الخامسة	الغربية :	طنطا	٣٣٦٦٧	٦٧٦٢٠٢	١٤
	الفيوم :	كفر الزيات	٧٣٤٧٥		
السنة السادسة	الفيوم :	سنورس	٤٢٩٤١	٧٦٦٣٢٠	١٢
	الجيزة :	طاميه	٥١٦٠٢		
السنة السابعة	الفيوم :	إطسا	٥٤٣١٧	٧٦٦٣٢٠	١٢
	الفيوم :	قطور	٧٤٨٣٢		
السنة الثامنة	الفيوم :	المحلة الكبرى	٥١٤٠٩	٧٦٦٣٢٠	١٢
	الفيوم :	السنبطة	٩٦٧٦٥		
السنة التاسعة	الفيوم :	زققي	٥٧٥٩٧	٧٦٦٣٢٠	١٢
	الفيوم :	سمنود	٤٥٠٩٠		
السنة العاشرة	الفيوم :	إسيون	٣١٥٩٧	٧٦٦٣٢٠	١٢
	الفيوم :	جميع مراكز المديرية	٣٥٠١٩		
السنة العاشرة	الفيوم :	جميع مراكز المديرية	١٨٢١٨٣	٧٦٦٣٢٠	١٢
	الفيوم :	جميع مراكز المديرية	٤١٢٢٨٧		
السنة السادسة	الفيوم :	جميع مراكز المديرية	٢٦٢٩١٥	٧٦٦٣٢٠	١٢
	الفيوم :	جميع مراكز المديرية	٦٣٨٠٤٧		
السنة السابعة	الفيوم :	جميع مراكز المديرية	٧٩٠٢٠	٧٦٦٣٢٠	١٢
	الفيوم :	مغاغة	٤٩٢٥٣		

السنة	المديرية	المركز	زمام المركز	الجملة بالفدان	عدد المراكز
السنة السابعة	الشرقية :	جميع مراكز المديرية	٦٢٦٥٢٧	٧١٩٦٧٤	١٢
	المنيا :	بنى مزار مطاى	٥٥٧٣٩ ٣٧٤٠٨		
السنة الثامنة	القليوبية :	جميع مراكز المديرية	١٩٤٣٥٧	٧٤٢٣٣٥	١٦
	البحيرة :	كوم حمادة الدلتجات	٦١١٢٨ ٥٢١٥٥		
السنة التاسعة	المنيا :	إيتاى البارود أبو المطامير أبو قرقاص	٦٦٢٠٣ ٥٧٥٤١ ٤٩٤٧٣	٧٥٠١٢٨	١٦
	البحيرة :	المنيا سمالوط العدوة دير مواس ملوى	٥٩٥٩٦ ٦٨٢٥٥ ٢٩١٢٣ ٣٣٥٩٣ ٦٩٩١١		
السنة العاشرة	أسيوط :	دمهور شبراخيت المحمودية رشيد أبو حمص	٨١٠٢٣ ٥٦٢٣٤ ٤٨٢٩٨ ٢٧٦٧١ ٧٩٨١٠	٧٨٤٢٢٣	٢٢
	سوهاج :	حوض عيسى كفر الدوار جميع مراكز المديرية	٣٣٦١١ ١٠٠٣٠٩ ٣٢٣١٧٢		
السنة العاشرة	قنا :	جميع مراكز المديرية	٣٢١٦٤٠	١٠٧٠٩٣	٢٢
	أسوان :	جميع مراكز المديرية	٣٥٥٤٩٠		

ملاحظة : مأمورية بندير أسيوط ٤٤٤٧ فداناً ، وضواحي مصر ٦٢٩٥ فداناً ،
و ١١٧ مركزاً .

الإشراف على المشروع :

لإحكام الإشراف الفني والإدارى على المشروع ، يمكن أن تنشئ وزارة لزراعة مصلحة أو مراقبة لهذا الغرض تكون مهمتها الإشراف على تنفيذ سياسة التجميع الزراعى وتجنيب الحاصلات ورسم الدورة الزراعية المناسبة لكل منطقة ، وإدخال حاصلات جديدة فى الدورات المقترحة ، وأن تلحق بها وحدتان متنقلتان بكل منهما مهندس زراعى واثنتان من مهندسى المساحة واثنتان من القياسين للقيام برسم الدورة الزراعية المناسبة لكل منطقة ، وتجميع الاستغلال الزراعى فى مساحة ٥٠ ألف فدان فى مدة أربعة أشهر ، على أن تضاف وحدة للمشروع ابتداء من السنة الرابعة فيصبح المجموع ٣ وحدات ، وتضاف وحدة أخرى ابتداء من السنة الخامسة فيصبح مجموعها ٤ وحدات .

وللسير بالمشروع فى الريف ، وإمكان البت فى الإشكالات الناشئة عن تطبيق الدورة الزراعية وتجميع الاستغلال الزراعى وإعادة رفع الحيازات سنوياً — يلزم تعيين وكيل مفتش بكل مركز يتم تجميعه ، واثنتين من عمال المساحة والقياسين ، وكاتب ، وعند إتمام تجميع زمام المديرية ، تكون هيئة الإشراف على مشروعات التجميع فى نطاق المديرية .

مشروع رفع الحيازات على خرائط وحصر الزراعة :

يستهدف هذا المشروع غرضين أساسيين هما : رفع الحيازات على خرائط مساحية ، وحصر الزراعات التى تشملها الحيازات فى سنة زراعية . وأول الغرضين مطلق يمكن إجراؤه فى أى جزء من السنة ، أما الغرض الثانى فتحده السياسة الاقتصادية للدولة ، وينبغى أن يكون ذا مرونة كافية للوفاء بمطالب الجهات التى يهتمها هذا الحصر ، وهى وزارة الزراعة ، ووزارتا التموين والتجارة ، وبنك التسليف الزراعى والتعاونى .

والمحصولان الرئيسيان اللذان يوجهان المشروع هما : القطن والقمح ، لذلك

بنى المشروع على أساس الانتهاء من التفريد الحيازي في آخر إبريل ، ثم يبدأ بعد ذلك حصر الحاصلات الصيفية والنيلية ، مع ملاحظة الزمن الذي يجب أن يتم فيه الحصاد . وبذلك يجدر أن يبدأ التفريد الحيازي وحصر الحاصلات الشتوية في أول ديسمبر ، على أن ينتهى في آخر إبريل ، ويأتى بعد ذلك حصر القطن في شهرى مايو ويونيو ، وما دامت الخرائط مرفوعة حيازياً وبقية الحاصلات الشتوية محصورة ، فإن حصر القطن يكون بمثابة عملية مراجعة على الطبيعة ، وكذلك حصر الحاصلات النيلية ، وتبلغ الميزانية اللازمة لذلك ١٥٠.٠٠٠ جنيه .

والجهاز الذى يجدر أن تناط به العملية هو جهاز مصلحة المساحة ، لتوافر إمكانيات العمل به من عمال وقياسين وعمال مسطحات ومشرفين ، وفي حالة اعتناء المصلحة عن استطاعتها القيام بهذه العملية فإنه يمكن تعديل المشروع على أساس أن يكون العمل لمدة سنة كاملة بدلا من عشرة أشهر ، وبذلك تزيد ميزانية المشروع بنحو ١٠٢.٠٠٠ جنيه فتصبح جماتها ٢٥٢.٠٠٠ جنيه ، وتقوم به وزارة الزراعة مع تعيين العدد المطلوب من المشرفين والعمال بصفة مؤقتة بالنسبة للسنة الأولى ، ويؤخذ منهم للتعيين فى مشروع التجميع حتى يتم تعيينهم جميعاً فى السنة العاشرة ، لأن ميزانية مشروع تجميع الاستغلال الزراعى قد وضعت على أساس استيعاب هؤلاء المشرفين والعمال .

إجمالى ميزانية مشروع تجميع الاستغلال الزراعى ورفع الحيازات :

تتدرج الميزانية الإجمالية لمشروع تجميع الاستغلال الزراعى ورفع الحيازات فى مدى السنوات العشر المقترحة لتنفيذه حتى تثبت فى السنة الحادية عشرة من بدء التنفيذ فى حدود مبلغ ٣٨٣,٦٦٤,٠٠٠ جنيهاً .